العرب
الإثنين 2020/03/30
السنة 42 العدد 11662

الحكومة اللبنانية حبيسة التجاذبات بين «الإخوة الحلفاء»

دياب يسارع لحل قضية عودة المغتربين بعد تهديدات بري

إرضاء الجميع غاية لا تدرك

حكومة حسان دياب تجد نفسها حبيسة معركة تجاذبات وتسجيل نقاط بين الحلفاء السياسيين، الأمر الذي ينعكس سلبا على أدائها سواء في معالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، أو في احتواء خطر تفشي وباء كورونا.

بيروت – رضخت حكومة حسان دياب للإنذار الذي وجّهه إليها رئيس البرلمان اللبناني وزعيم حركة أمل نبيه بري، وسرعت في تشكيل لجنة طوارئ تعد لـ"عودة آمنة" للبنانيين المغتربين والطلاب الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في الخارج.

وأمهل بري الحكومة حتى الثلاثاء لحل القضية مهددا بتعليق مشاركته الحكومية، في ثاني تهديد للحكومة خلال أيام قليلة بعد أن لمّح زعيم تيار المردة لإمكانية استقالة وزرائه على خلفية رفضه التعيينات الجاري بحثها بالنسبة للمؤسسات المالية والنقدية، في ظل اتهامات لفريق رئيس الجمهورية بسعيه لوضع يده على نصيب الطائفة المارونية من تلك التعيينات.

ويقول محللون إن هناك حالة تجاذب بين الثنائية الشيعية من جهة وفريق رئاسة الجمهورية من جهة ثانية حيث يسعى كل طرف لتسجيل نقاط في سلة الآخر وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حالة الإرباك التي تعيشها حكومة دياب.

وكان حزب الله قد انضم إلى حملة بري المطالبة بإعادة من يرغب من المغتربين إلى لبنان، في ظل تفشي وباء كورونا عالميا، من خلال إطلالة الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الذي اتخذ من هذه القضية مدخلا لتجديد حملته على المصارف.

واضطر دياب بعد إنذار بري والذي يهدد بتفكك الحكومة، إلى تبرير موقفه حيث شدد على "عودة آمنة للراغبين"، مشيرا إلى أن "وزير الصحة ولجنة الطوارئ بصدد وضع آلية مناسبة وإجراء الفحوص اللازمة عندما تتأمن الأجهزة والمواد المطلوبة" للتحقق من عدم إصابة العائدين بفايروس كورونا.

ويعتبر تهديد رئيس البرلمان أقسى اختبار تواجهه "حكومة اللون الواحد" التي حظيت بغطاء سياسي من الثنائي الشيعي، حزب الله وحركة أمل ومن التيار الوطني الحر الذي يتزعمه جبران باسيل.

وأكدت وزيرة المهجرين غادة شريم، في تغريدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الأحد أن "الحكومة بصدد دراسة آلية فعالة تضمن عودة المغتربين إلى لبنان بشكل يحافظ على سلامتهم وسلامة أبناء الوطن في الوقت عينه لا داعي للمزايدات".

غادة شريم

ندرس آلية لضمان عودة المغتربين، فلاداعي للمزايدات

وكان بري أصدر بيانا السبت قال فيه "أما وقد بلغ السيل الزبى بالتنكر لنصفنا الآخر بل للقطاع الاغترابي الذي جعلنا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس بالعطاء والفكر وحتى بالعملة الصعبة، لذا سنعلق تمثيلنا في الحكومة إذا بقيت على موقفها لما بعد الثلاثاء" المقبل.

وأثار وزير الخارجية ناصيف حتي الخميس الماضي جدلا واسعا حين اشترط خضوع اللبنانيين الراغبين في العودة من الخارج مسبقا لفحوص تثبت عدم إصابتهم بالفايروس، ليضطر فيما بعد إلى التراجع معتبرا أن القرار يعود إلى مجلس الوزراء.

وانضم نصرالله إلى المطالبة بـ"التجاوب مع الاستغاثة"، معتبرا في كلمة ليل السبت أن النجاح في هذا الملف "سيكون مفخرة حقيقية للحكومة". وتابع أن الأمر "حساس ويحتاج الى التضامن المعنوي والسياسي وليس تسجيل النقاط". ونوّه بجهود الحكومة والوزراء والرئيس ميشال عون وبري و"كل القوى المتصدية الآن لمعركة" مكافحة كورونا.

وفسرت أوساط مطلعة إطلالة نصرالله الأخيرة بمحاولة لاستعادة ثقة البيئة الحاضنة لحزب الله، بعد شكوك في دور للحزب أو تغاضيه على الأقل عن قرار إطلاق العميل الإسرائيلي سابقا اللبناني الأميركي الجنسية عامر الفاخوري، قبل تهريبه إلى الولايات المتحدة. ولاحظت الأوساط أن نصرالله يستخدم الأوراق الأكثر شعبية في لبنان الآن في ظل تداعيات الوباء العالمي والأوضاع الاقتصادية العسيرة .

وفي هذا السياق حمل نصرالله، إزاء صعوبات الحصول على المواد الأساسية، على جشع التجار الذين يتلاعبون بأسعار السلع، وجدد انتقاده الشديد للمصارف التي تبرعت بمليوني دولار في اطار حملات التضامن لإعانة اللبنانيين الأكثر فقرا، والذين فقدوا أعمالهم منذ ما قبل تفشي الوباء. وقال إن ذاك التبرع "معيب" مهددا بفتح ملفات المصارف وكيف حققت أرباحها.

وتتناقض تصريحات نصرالله بشأن المصارف مع إشادة دياب قبل أيام بدور الأخيرة في مواجهة خطر تفشي فايروس كورونا وذلك خلال لقاء له مع جمعية المصارف.

ويقول محللون إن انشغال القوى المسيطرة على المشهد في لبنان بتحسين تموقعها السياسي والشعبي على حساب العمل الجماعي على القضايا الجوهرية وفي مقدمتها إنقاذ الاقتصاد المنهار واحتواء خطر كورونا من شأنه أن يزيد من إضعاف حكومة دياب التي تجد اليوم نفسها عاجزة عن معالجة أي من تلك القضايا.

سلوكيات الحريديم تفاقم انتشار وباء كورونا في إسرائيل

الحكومة عاجزة عن فرض سلطتها على المجتمعات المتدينة

القدس – على وقع تزايد أعداد المصابين بفايروس كورونا وجهت وسائل إعلام إسرائيلية اتهامات لليهود المتدينين بالتسبب في انتشار هذا الوباء، من خلال عدم الالتزام بتدابير الوقاية والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة تباعا.

وأعلنت وزارة الصحة الإسرائيلية الأحد عن تسجيل 405 إصابة جديدة بفايروس كورونا المستجد خلال الساعات الماضية، ما يرفع عدد المصابين إلى 3865. ومن بين المصابين 66 في حالة وصفت بالحرجة، من ضمنهم شاب عمره 22 عاما، وُضع على جهاز التنفس الصناعي، ولم يكن يعاني أي أمراض أخرى قبل العدوى.

واعتبرت الوزارة أن مجتمعات اليهود المتشددين (الحريديم) هي الأعلى في عدد الإصابات، مقارنة بالمناطق الأخرى، وذكرت في تقرير أن عدد الحالات في مجتمعي اليهود في القدس المحتلة و"بني براك" شرق تل أبيب ارتفع منذ الجمعة إلى 352 و300، بينما وصل العدد الأقصى في المجتمعات اليهودية العلمانية التي لا يقيم بها متشددون، في تل أبيب في نفس التاريخ إلى 211 إصابة.

وهناك تخوف في وزارة الصحة من وجود حالات إصابة لم يتم الإبلاغ عنها في أحياء مثل "ميئا شعاريم" و"غيئولا"، حيث غالبية سكانهما من الحريديم لا ينصاعون بتاتا لتعليمات الوزارة، وماتزال شوارع الحيين تغص بالمارة.

ولفتت الإذاعة العامة الإسرائيلية إلى أنه يصعب تطبيق التعليمات وقيود الحجر في هذين الحيين على وجه الخصوص لسببين أساسيين. الأول أنهما مكتظان جدا. والسبب الثاني أن السكان فيهما يرفضان الانصياع لتعليمات صادرة عن الحكومة.

وواجهت الشرطة الإسرائيلية في الأيام الماضية صعوبات في فرض تطبيق قانون الطوارئ الذي أعلنته حكومة تصريف الأعمال التي يقودها بنيامين نتنياهو، خاصة في الأحياء التي تضم الحريديم، ويصر هؤلاء على الاستمرار في أداء طقوسهم ورفض إغلاق المعابد والمدارس الدينية.

واحتفل هؤلاء الشهر الجاري بعيد المساخر "بوريم" في مدينة بني براك متحدّين بذلك تزايد أعداد الإصابات في المدينة وسط حالة ارتباك لحكومة نتنياهو التي يعد اليهود المتشددون من خلال مشاركة حزبي "شاس" و"يهودت هتوراه" أحد أركانها.

ويرفض اليهود المتشددون الذين يتميزون بلباس القلنسوات والثياب السوداء الالتزام بالقوانين الوضعية حتى تلك التي لها علاقة بالصحة العامة وسبق وأن سجلت وفيات لأطفال في المجتمع الحريدي بسبب رفض عائلاتهم تطعيمهم.

ويعتبر بعض الحاخامات المتشددين أن فايروس كورونا هو ابتلاء من الله، فيما يذهب آخرون إلى اعتبار الفايروس علامة عن قرب ظهور السيد المسيح.

وأكد تحليل نشرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية الأحد أن أزمة تفشي فايروس كورونا ستجعل إسرائيل تدفع ثمن إهمال أقلياتها وتحديدا اليهود المتشددين دينيا. وأشار التحليل إلى أن معاملة إسرائيل الخاطئة مع سكانها من اليهود المتشددين برز بالفعل كأحد أخطر إخفاقاتها في التعامل مع أزمة فايروس كورونا.

وذكرت الصحيفة أنه على مدار أسابيع عديدة، انشغل كثيرون بانتقاد مجرد الإشارة إلى هذه المشكلة، وكأن الحديث عنها يمثل "معاداة للسامية" تستهدف قطاعا معينا. ولفتت إلى أنه خلال الفترة ذاتها، تم ترك المجتمع ليسجل أعدادا متزايدة من الإصابات.

> أزمة تفشي فايروس كورونا ستجعل إسرائيل تدفع ثمن إهمال أقلياتها تحديدا اليهود المتشددين دينيا

وأشارت "هآرتس" في تحليلها إلى أنه رغم التأكيد منذ البداية على أن المعابد الدينية هي الأماكن الأخطر لنشر العدوى، فإن تعامل حكومة بنيامين نتنياهو، التي تضم وزيرا للصحة ينتمي للمتشددين دينيا، كان ضعيفا بصورة مخزية، موضحة أنه تم ترك المعابد مفتوحة لفترة طويلة، إلى درجة أنه لا يزال يتم السماح حتى الآن ببعض الشعائر رغم أنه طُلب من الجميع تقريبا البقاء تحت إغلاق شبه كامل.

واعتبرت أن الحكومة استسلمت للمتدينين والمتشددين، الذين لم يدركوا بعد الأهمية الكبيرة للوقت. وبدلا من حماية صحة هذه المجموعة، كما هو متوقع، فقد ألقت الحكومة بهذه المسؤولية على عاتق الحاخامات ورجال الدين.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وجّه قبل أيام انتقادات محتشمة لمجتمع الحريديم قائلا إن بعض اليهود المتشددين في إسرائيل "وجزء من الأقليات"، فيما بدا إشارة إلى العرب، لم يستوعبوا الرسالة. وأضاف نتنياهو "إذا لم يتم فهم الرسالة، فلن أتردد في فرض أمر الإغلاق".

والاتهامات لمتدينين بالتسبب في نشر فايروس كورونا الذي يبدو العالم مكبلا اليوم أمام عدوانيته لا تقتصر فقط على الداخل الإسرائيلي فقد سبق ووجهت عدة دول انتقادات لطوائف وجماعات دينية للمساهمة في انتشار هذه الجائحة.

واضطرت الحكومة في سنغافورة على سبيل المثال إلى التدخل وإغلاق مؤقت للمساجد بعد تسجيل إصابات في صفوف مصلين كانوا شاركوا في مؤتمر إسلامي بماليزيا المجاورة، مع قيام السلطات السنغافورية بتعقب نحو 100 ممن حضروا ذلك المؤتمر.

وقبلها كانت كوريا الجنوبية وجهت اتهامات لأعضاء من كنيسة شينتشونجي، وهي طائفة مسيحية منغلقة على ذاتها، بلعب دور في تفشي الوباء.

وقدّمت الحكومة شكوى إلى النيابة العامة ضدّ 12 من قادة الطائفة، تتهمهم فيها بالقتل والتسبب في ضرر وانتهاك قانون مكافحة الأمراض المعدية، من خلال المماطلة في منح السلطات قائمة أعضائها الـ230 ألفا "السريين".

كان عدد من أبناء الطائفة قد زاروا مدينة ووهان الصينية التي كانت أول من ظهر فيها المرض في ديسمبر الماضي، ونقل هؤلاء العدوى إلى نحو نصف الأعضاء.

وفي مشهد ليلي مثير عمد مواطنون من دول مغاربية إلى خرق الحظر العام والقيام بمسيرات تضرع إلى الله لإنهاء الفايروس الأمر الذي دفع السلطات للتحرك ووقف تلك المسيرات خشية انتشار العدوى.

الحريديون يرفضون الالتزام

مقاتلون سوريون في ليبيا: تركيا تخلت عنا

دمشق – تسود حالة من التململ في صفوف المقاتلين السوريين الذين تم استقدامهم إلى ليبيا التي تشهد عودة القتال على جبهات مختلفة بين الجيش والجماعات الإسلامية التي تتخذ من حكومة الوفاق غطاء لها.

> المقاتلون السوريون يشعرون بالاستياء بسبب عدم إيفاء تركيا بوعودها، ووقف دفع مستحقاتهم البالغة ألفي دولار شهريا

وكشف المرصد السوري لحقوق الانسان أن المقاتلين السوريين يشعرون بالاستياء بسبب عدم إيفاء تركيا بوعودها وسط حالة مزرية يعيشونها هناك، وتحدث أحد المقاتلين في تسجيل صوتي عن ندم الجميع من القدوم إلى ليبيا واصفا ذلك بـ"الورطة". وعلى مدار الأشهر الماضية استقدمت تركيا الآلاف من المقاتلين السوريين إلى ليبيا في محاولة لدعم الميليشيات الإسلامية للتصدي لتقدم الجيش الليبي في محيط العاصمة طرابلس.

واعتمدت تركيا سياسة مزدوجة قائمة على الترغيب والترهيب لإجبار هؤلاء المقاتلين للذهاب والمشاركة في المعارك الدائرة في ليبيا.

ودعا المقاتل في التسجيل الراغبين في الذهاب إلى ليبيا إلى إعادة النظر في قرارهم لأن الوضع متردٍ، منتقدا تخلي تركيا عنهم وعدم التزامها بدفع مستحقات المقاتلين البالغة 2000 دولار أميركي شهريا، قائلا في هذا الصدد "تركيا دفعت راتب شهر واحد فقط ثم لم تقدم لنا أي شيء، نحن حاليا سجناء في المنازل وحتى السجائر لا نحصل عليها في غالب الأوقات، ولا نستطيع الخروج لأن المنطقة ممتلئة بخلايا تابعة لقوات حفتر (الجيش الليبي)"، ويضيف المقاتل "جميعنا يريد العودة إلى سوريا وهناك دفعات تتحضر للعودة عبر فيلق الشام".

وكان المرصد السوري نشر قبل أيام، قيام تركيا بتخفيض رواتب المقاتلين السوريين الذين جرى تجنيدهم وإرسالهم للقتال في ليبيا وذلك بعد أن فاق تعداد المجندين الحد الذي وضعته وهو 6000 مقاتل.

وسجل المرصد خلال الفترة الماضية ارتفاع أعداد المجندين الذين وصلوا إلى العاصمة طرابلس بنحو 4750 مرتزقا، في حين بلغ عدد المجندين الذي وصلوا المعسكرات التركية لتلقي التدريب نحو 1900 مجند.

ولقي 8 مقاتلين مصرعهم خلال الأيام القليلة الماضية، لتبلغ حصيلة القتلى الإجمالية جراء العمليات العسكرية في ليبيا 151 مقاتلا ينتمي معظمهم لفصائل "لواء المعتصم، وفرقة السلطان مراد، ولواء صقور الشمال، والحمزات، وسليمان شاه".

حكومة طوارئ إسرائيلية لمواجهة كوفيد- 19

القدس – سارع كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو وخصمه السابق بيني غانتس الخطى للتوصل إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة طوارئ على ضوء التحديات المقبلة عليها إسرائيل خاصة في علاقة بمعركة احتواء فايروس كورونا.

واستكمل حزب ليكود بزعامة نتنياهو وتحالف "أزرق أبيض" الذي يقوده غانتس مساء الأحد وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق الذي يتوق إليه الإسرائيليون للتركيز على خطر تفشي الوباء الذي حصد خلال الساعات الماضية المزيد من الأرواح حيث توفي شخصان بسبب الفايروس ليرتفع إجمالي العدد إلى 14. وكان حزب ليكود بزعامة نتنياهو وتحالف "أزرق أبيض" الذي يقوده غانتس أصدرا بيانا مشتركا في وقت سابق أكدا خلاله أنه تم إجراء محادثات طوال ليل السبت الأحد "بهدف تشكيل حكومة طوارئ وطنية للتعامل مع أزمة فايروس كورونا وغيرها من التحديات التي تواجه إسرائيل".

وكلف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، في وقت سابق بيني غانتس تشكيل الحكومة بعد الانتخابات التي جرت في الثاني من مارس وكانت الثالثة خلال أقل من عام.

وجرى الأسبوع الماضي الإطاحة برئيس البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) يولي إدلشتاين، المقرب من رئيس الوزراء المنتهية ولايته والعضو في ليكود، وانتخب غانتس الخميس رئيسا للكنيست في سياق اتفاق غير معلن بين الطرفين وهو ما أثّر على ما يبدو على تحالف أزرق أبيض.

ودعا كل من رئيس الأركان السابق بيني غانتس ونتانياهو إلى تشكيل حكومة وحدة لمكافحة انتشار وباء كوفيد19-.

ولا تتوفر بعد معلومات رسمية حول الحكومة المستقبلية، لكن نتنياهو كان قد اقترح في وقت سابق التناوب على منصب رئيس الوزراء مع غانتس، على أن يترأسه هو أولا لمدة 18 شهرا.

ويواجه نتنياهو الذي يشغل منصب رئيس الحكومة منذ 2009 تهما بالفساد، ينفيها. وأدى تفشي وباء كوفيد19- في إسرائيل، إلى تأجيل محاكمته التي كانت مقررة في 17 مارس الجاري.